المشرق

السنة الواحدة والخمسون

ايار – حزيران ١٩٥٧

استشعار معنى «الشؤون الاجتماعية»

في الشرق الادنى

بقلم الاب اندره نوجنيال اليسوعي

لم تضن مجلداتنا في العام الماضي لترسم صورة التطور الاجتماعي بخطوطه الكبرى في الشرق الادنى .

ويروق لي اليوم قبل شروعي هذه السنة بدراسة بعض المعضلات الاجتماعية دراسة اوفى ان افكر معكم بدراسة خاطفة للعوامل النفسانية العميقة التي تنظم سير الامور الاجتماعية في هذه البلدان .

وفي سبيل بلوغنا هذا الهدف لقد عقدنا النية على ان نلقي ضوءا على اسباب بعض التراخي والمصاعب لنستنبط عناصر املنا في المستقبل .

ولنشرع اولًا باستعراض الشكل الاقتصادي والمهني ،

الملحوظة الاولى :

ما فتئ الشرق الادنى برمّتـه يتسم مَن حيث الانتاج اتساماً قوياً باضيع صناعته اليدوية .

ويدور بخلدي ان هذا الامر هو من النقاط التي لم تولها التحقيقات القائمة التي جاءت بها بعض المنظمات الدولية وغيرها العناية الكافية .

اجل لقد وقفوا في تحقيقاتهم الاقتصادية بخاصة عند حدود بيان تقـدم الحياة الصناعية كما يدركونها في الغرب واعتصموا بالصمت حول الـدور المهم الذي يمثله عمل الصانع اليدوي في انتاج الشرق الادنى .

واذا كان التنظيم التعاوني القديم قد اندرست معالمه تقريباً في كل الارجاء فلا يفيد ذلك ان المصنع اليدوي قد مات، لان تقاليد الصانع اليدوي ما برحت محفوظة في استامبول او جدّة وفي القاهرة او اصفهان .

وناهيك عن ذلك فان الذين ما انفكوا عن تقاليدهم الانكماشية ما فتئوا يولون تفضيلهم للصناعة اليدوية رمز انتشار العمل الانساني وبعثرته .

ومما افضى الى تعزيز هذه الخصائص هو الغاء الجمعيات التعاونية التي كان تأثير مؤسساتها وعملها يخفف جد التخفيف من هـذه المساوئ التي نراها لان الانتاج كان بمقياس والمنافسة كانت مكبوحة واسواق التصدير مؤمنة والصوفية الخاصة تنعش الحياة في الحقل العقائدي وتكوّن بتماسكها ضرباً من التآخي في مضمار مجموعة الامّة .

ولقد رأى العامل نفسه منعزلاً بعد الغاء الملاكات التعاونية على غرار العامل الفرنسي في اثناء الثورة وألفَ وضعه الجديد اذ رأى فيه ارضاء لفرديته المتأصلة بلحمه ودمه وذلك في البلدان التي يقطنها خاصة ابناء العرق السامي .

وبعد ان اجتاحت المنتجات الغربية الاسواق وعلى اثر ما اخرجته المعامل الوطنية الناشئة من مصنوعات كان لا بدّ من تحرّج وضع العامل اليدوي لتبدّل حالته بالسير من سيّئ الى اسوأ وليحاول اني كان هنا وهنـاك الخروج من عزلته لينضمّ الى منظمة نقابية ليست بذات جدوى فعّالة ايّاً كانت لانه حمل معه اليها تقاليده الفردية والانكماشية .

وزد على ذلك فان العامل لم يولِ نقابته الا ثقة ضعيفـة ليتردد عن بذل

القليل من التضحية بحريته في سبيل الحصول على بعض الفوائد المادية لانها بدت له غير مستقرة ووهمية بسبب عدم اندماج هذه النقابات بعد في مجموعة منظمات مهنية وطيدة الاركان .

وبصرف النظر عن هذه الامور فان العامل اليدوي لا يكلف نفسه في كثير من المناطق المنعزلة مؤونة السؤال عن كتلة مهنية ليكمل طريق اجداده باتقانه لادواته واختصاصه .

اجل لقد اوجدت بعض البلدان كتركية ومصر غرفاً للصناعة اليدوية تمهيداً لجمع شتات المصالح المهنية ومع ذلك لم تفتأ نزعة الملايين الكبرى من الصناع غير مؤاتية لايجاد فكرة جماعية .

واذا لاح لنا انه من الفائدة ان ننتقل في هذه السنة الى بحث الصناعة الشرقية والى دراسة تفتق النقابية في الشرق الادنى ببحوثنا الاجتماعية فلان ذلك له اهميته الرئيسية على ما يخيل الينا بالنسبة الى هذا الشرق ، اما اذا انتقلنا من النظر في الصناعة اليدوية الى النظر في امر الصناعة الحقيقية فاننا نراها منطبعة بطابع الفردية الصريح .

ان المشروعات المتفرقة والمتضاربة على ما لها من اهمية ضئيلة لانه من الصعب استقطاب تحقيق رؤوس الاموال على قدر صعوبة تحشيد القوى الانسانية فلذلك تتخبط غالباً في سبيل ايجاد التساوق في ميزانياتها وتحقيق الأرباح العادية التي يتوقعونها له في ارتباكات حية على حين ان الفرق التجارية والصناعية التي تحاول في بعض الاماكن جمع المصالح وتنسيق الانتاج فانها تقوم باداء عملها في ظل النظام الاقتصادي الحر بحيث يسعى كل فرد لاستدرار المغانم على حساب غيره .

وانه لمن الصعب كل الصعوبة ان تتحقق مع هذه الاوضاع منظمات مهنية راسخة في الحقل الوطني ليقوى الذين يعنيهم الامر خاصة كارباب العمل والعمال والدولة على التكاتف معاً لوضع قواعد حياة مهنية فعالة .

ولئن اخذت بعض شرائع العمل تفرض تعاوناً ضرورياً بين عناصر الانتاج فان نتائجها ما فتئت محدودة جداً في كل الحقول وذلك لو اخذنا بعين الاعتبار مجموعة بلدان الشرق الادنى .

ولا سبيل لنا ان نغفل العين عن ان الكثيرين من ارباب العمل والعمال ما برحوا ينظرون بحذر وبنية مبيتة الى تدخل الدولة في حياتهم المهنية مما لا يسهل معه طبعاً بالنسبة الى هذه العقلية استشعار معنى الشؤون الاجتماعية .

واذا ما التفتنا الى الناحية الزراعية يبدو لنا ان طائفة المزارعين لا تنفك حريصة كل الحرص على الاستمساك باساليب الجدود القديمة - فالفلاح المنتمي الى احدى القبائل او العشائر والذي يكابد المشقات في عقارات غيره لكي لا يقوى على الفوز الا بدخل ضئيل من اتعابه لا يتلع عن تقاليده البالية .

والظاهر ان طائفة الفلاحين بمجموعها لم يبلغ بها الرقي بعد لتدرك مفهوم فائدة الطبقة ومصالح فئتها .

ولا يزال الفلاحون الملاكون الجديدون الذين يقطنون منطقة تطورت في تقدمها اكثر من سواها وباتوا يدركون فوائد مصالح الحرائة المشتركة بعيدين عن التمسك بعضهم ببعض تماسكاً عاماً بسبب تضارب مصالح العيال وتنازعها ومنافسات القرى التي تكون عقبات كأداء مستمرة في وجه تكتل الفلاحين واحتشادهم معاً .

ومن جملة البراهين العديدة على ذلك الصعوبة التي تعترضنا لحملهم على انشاء مدخرات تعاونية للمحاصيل والشراء الخ . . .

ويظهر ان معنى التقدم في الريف يقوم على التحرر من قواعد الجماعات القديمة التي تضيق عليهم الانفاس ليتمتعوا بالاستقلال والحرية .

وفي اقدام بعض بلدان الشرق الادنى في الحقبة الاخيرة على توزيع بعض اراضي الدولة على الفلاحين ما يساعد على هذا التقدم لان الذين يتأتى لهم من بين هؤلاء الملاكين الجدد ان يفوزوا بالنجاح سيتشبثون بوضعهم الاجتماعي الجديد — طبعاً لن يقدر النجاح لجميعهم — وسيحرصون الحرص كله على الاستمساك باستقلالهم ويعرضون عن كل تكتل جماعي لانه لم يتح لهم ان يكونوا من ذوي الثقافة الكافية ليفهموا منذ الوهلة الاولى فوائد تعاونهم مع بقية اعضاء المهنة الزراعية .

وقد يفتقر هؤلاء الرجال الى خبرة طويلة ربما اقتضتهم حياتهم برمتها او سنوات عديدة ليدركوا قيمة فوائد التعاون قبل ان يسلموا بالضرورة القاضية به .

واننا لنرى النفس في مثل هذا المقام حيال اندفاع تيار الفردية الطامي هذه الفرديّة التي ما برحت جذواتها بعيدة جدّ البعد من الانطفاء .

ولئن اضفنا الى كل هذه الامور ما تمثله دنيا التجار الشديدي النشاط بخاصة في السواحل وفي الموانئ الكبيرة من انكماش ومنافسات فردية لكان لزاماً علينا التسليم بان عقلية الشرق الادنى الحديث لا توآتي استشعار معنى الشؤون الاجتماعية استشعاراً عميقاً لان الفردية التي اصبحت عامة تقف حائلاً قوياً في وجه مجهودات جميع من يحاولون حفز العمال على فهم مصالحهم المهنية فهماً اوفى .

علم الاخلاق

أيسدي علم الاخلاق معونةً مجدية للتغلب على هذه الفردية ؟

وهل باستطاعتنا ان نأمل ان فعله سيكوّن الشعور الاجتماعي ؟

يخيّل الينا في هذا المقام ان ثمة حائلاً رئيسياً سيفضي تأثيره الى شلّ هذا الشعور وان كان ذلك ليس خاصاً بالشرق الادنى فقط .

وليس هذا الحائل الّا النزاع المستتر الخفي بين المصلحة والقواعد الاخلاقية لان هذه الاخيرة الاجتماعيّة المستندة الى عقائد دينيّة مهما كان شأنها تقضي بالمرء الذي يعيش في المجتمع ان يقبل بعض التضحيات الشخصية في سبيل رفاهية غيره لان الذي لا يفكر الّا في نفسه ليفعل سواء لا يليق به ان يعيش في مجتمع على حين ان رب العمل الذي يفكر في عماله يقوم من تلقائه ليدفع ما يحتبه من اكتتابات عمالية لانشاء مساكن رخيصة الاجور ولتشييد مؤسسات طبية الخ . . . والعامل الذي فقهَ ان الضرورة تقضي عليه بان يستند الى غيره وان يساعده لا يتلكأ عن دفع ما يتوجب عليه من رسوم نقابيّة ويساهم مساهمة عمليّة في صناديق التوفير ويشتري اسهماً ليكون في عداد مؤسسي مخزن تعاونيّة الاستهلاك الخ . . .

وليس من سبيل للشك في ان مثل هذه التضحيات تتناول ميزانية كل فرد اما اذا اصبحت اقوى عوامل الاقتصاد في الامم الحرة طليقة لكي لا يبقى منها الا المغريات بالربح فيضرب الفرد صفحاً عن المصلحة العامة فعند ذلك تتخذ طابعاً لا اجتماعياً حقّاً .

والنزاع القائم في الشرق الادنى بين المبادئ الخلقية وبين المصلحة غالباً ما يُفصل فيه في صالح هذه الاخيرة لينجم عن ذلك كابح يكمّ تنفّس الروح الاجتماعية الحقيقية .

ولا نستثنى من هذه العقلية الحكومات نفسها لان الجزء الذي تخصصه في ميزانياتها لتنظيم المصالح الاجتماعية وتغذيتها هو على الاعمّ اقل مما ينبغي له ان يكون عليه ولاسيما في هذا الظرف الانشائي .

وبعض الحكومات لا تجرأ حتى على توسيع مصالحها الاجتماعية لكي لا تسخط طبقتها التي تتولى مقاليد الامور فتتراجع حيال واجبها الاجتماعي وتضرب بعملها مثلاً للخاصة باعثاً على الشجى .

ويسعنا ان نفتبر اعتصام الحكومات بالتكتم حول هذا الامر بالصعوبة التي تلاقيها لاقامة الانسجام في ميزانياتها .

وما اكثر المشروعات الصناعية التي تتحجج بهذه الذريعة مدّعية بالعجز عن تقديم مجهود اضافي في سبيل تدارك نفقات مصالح اجتماعية . ومما يجدر بنا ان نأخذه بعين الاعتبار في نفسية الشرق الادنى هذا التحجج بالخوف من الافلاس على حين ان مثل هذه الذريعة ليست غالباً الا ادعاء فارغاً للتهرب من العمل .

ومهما يكن من امر فان التذرع بمثل حجتهم هذه لعلى طرفي نقيض من احدى نزعات نفسية تجار الشرق الادنى المتأصلة فيهم : الا وهي ميلهم الى المغامرة التي اقاموا البرهان عليها وما برحوا يقيمونه على انهم يفهمون حق الفهم كيف ينبغي لهم الاقدام على المغامرة بالشيء الكثير اذا ما شاموا ربحاً لا بأس به ولكن على شرط ان يكون شخصياً مباشراً . اما اذا طلب منهم ان يجودوا ببعض رؤوس الاموال لتأسيس مصالح اجتماعية او لتنظيم احدى المهن تنظيماً معقولاً فتزول من افئدتهم هذه النزعة وتندرس .

اما احجامهم عن تشجيع الاعمال الاجتماعية فناجم عن كونهم لم يتأكدوا ربحاً او قل على كل انه ربح غير مباشر .

والواقع ان تحسين اوضاع حياة العامل وتنظيم المهنة تنظيماً رائده المنطق لا يدرّ الا شيئاً فشيئاً الربح على صاحب العمل وهو في الشرق الادنى لا يرغب في انتظار تحقيقه طويلاً ولا يتريث للفوز بنتيجة تضحياته التي ارتضى بان يقدم

عليها لانه لا يدرك ادراكاً صحيحاً قيمة المغامرة الاجتماعية .

السياسة

اجل اوقف طغيان النزوع الى السياسة في معظم بلدان الشرق الادنى تفتق الشعور الاجتماعي في الحقل النفسي .

وانني لافكر اذا ما قلت هذا القول بالنخبة المثقفة القائمة في طليعة الحركة التقدمية .

ولا غرابة اذا ما انتظرنا مثل ردة الفعل هذه في بلدان تنعم من جديد باستقلالها حيث باشر الاشخاص استخدام نفوذهم واستعماله في الحياة السياسية لكي لا يهتموا للعمل الاجتماعي الا بالدرجة الثانية بعد ان يكونوا قد وجدوا مراكزهم السياسية .

وفي البلدان ذات الحكومة المستقلة منذ عهد بعيد يحتل ساحة شعور الشباب ضرب من الوطنية يتفاوت في شدة انطلاقه . اما تكتل مختلف الطبقات الاجتماعية حول فكرة وطنية والتفافها حول المصالح المهنية المشتركة فلا يثيران الا حماسة فاترة مع ان الاحزاب السياسية لا تتورع في اثناء الانتخابات عن تقديم البرامج العديدة للتنظيم الاجتماعي فلا يلتفت لها الناخبون ولا تستهويهم ولا يكترث لها العمال بعد ان اختبروا انه قلما ان تعود انتخابية مما يؤدي بهم الى تفضيلهم ان يقبعوا في عاداتهم القديمة «عادات العشائر والقبائل والمقاطعات».

نعم لقد تملكهم الاقتناع عن طريق الاختبار بان الاحزاب السياسية ليست في معظم الاحيان الا تكتلات عشائرية ذات هدف واحد مشترك اكثر منها تكتل افراد تجيش في صدورهم «عواطف مشتركة» .

وباستناد عمل السياسة الى وطنية عميقة الجذور لا تفضي الا الى اقامة حواجز لا تفيد تفتق فكرة اجتماعية واسعة الا قليلا .

وقد يتذرعون قائلين بان هذا الحائل السياسي قائم في جميع البلدان ولاسيما في البلدان ذات التنظيم الاجتماعي الراسخ .

فلنستشر التاريخ لنرى ان قضية التنظيم الاجتماعي قد فرضت نفسها وبقوة على الوعي العام في البلدان ذات الصناعة الضخمة كأنها قضية رئيسية تتوقف عليها حياة الامة او موتها حتى كان استشعار الشؤون الاجتماعية مبرراً للسياسة

وحتى دخلت مذ ذاك اساليب تبادل المعونة والضمان الاجتماعي في عادات تلك البلدان وباتت تسير على صعيد واحد مع تنظيم جباية اموال الدولة .

ولم يبقَ سبيل للجدل في تفوق هذه القضية وسموها على السياسة المحض اما في الشرق الادنى فالامر على العكس لان الامر يستوجب البنيان من جديد ولانه يستوجب ان يلج العادات وفي ذلك ما فيه من ازعاج لقوم عديدين .

ولا نكبر ان ثمة عناصر كثيرة نشيطة واعية تنتمي الى صفوف القادة ولكنها تفضل الانحراف الى السياسة لتسكت نوعاً تبكيت ضميرها وتحاول الاقتناع واقناع الكثيرين غيرها بانه تخلص للبلاد عن طريق اشد جدوى لها .

الدين

ليست نفسية الشرق الادنى الدينية مؤاتية في الساعة الراهنة لتوسيع المنظمات الاجتماعية لان الدين امر شخصي فاذا ما عمل في الحقل الاجتماعي انحصر عمله بالطائفة اما في البلدان ذات الدين الواحد او التي تنتمي اكثريتها الى دين واحد فلا يعمل فيها الدين عمله في الحقل الاجتماعي الا عن طريق غير مباشر او عن بعد .

ومن عادة البلدان ذات الطوائف الدينيّة المتعددة ان تنظم مساعدات الفقراء الاجتماعيّة والعناية بالمرضى والعمال ضمن نطاق الطائفية وحدها ليقتصر عمل الحكومة في هذا الباب على الانضمام الى عملها فلا ينال المساعدة الا ابناء الطائفة من اخوانهم بالدين مما يفضي الى ان الطائفة تكوّن سدًّا يحول دون النظر الى المشهد الاجتماعي برمته .

وليس المسؤول عامة عن مثل هذه الامور الا الحكومة التي رأت في هذه المؤسسات مساعدًا لها فدتها بمعونتها لانها وفرت عليها انشاء مؤسسات حكومية من الفها الى يائها .

ولا تدلّل فكرة الطائفية الا على ان التقدم النفساني لم يبلغ بعد درجة نضجه .

وان كانت فكرة الاحسان هي التي تنعش مؤسسات المساعدات الطائفية مما يقدمه الاغنياء للفقراء فانها لتقلل الاكتراث لواجبات المجتمع نحو طبقات

العمال وتضعف اكثر من ذلك امر الاهتمام لحقوقها الدقيقة وتجد الحكومة مصدر راحتها الكافية في عمل هذه المؤسسات .

اجل لقد وقف الامر عند مفهوم الاحسان لكي لا يتعدى الى مفهوم العدل الاجتماعي بعد .

وفي راني ان نفسية الشرق الادنى قد التقت بهذه النقطة طالما لا يزال امر التسليم بحقوق العامل تامة غير معترف به لكي لا تشعر الحكومة ولا غيرها بانها ملزمة وجدانياً بالاعتراف بها لان العامل يعيش في المجتمع ويشتغل في سبيل المجتمع .

ولقد كان من واجب الدين ان يساعد على هذا الشعور بالالزام بيد انه ظل قابعاً في تقاليده الانكماشيَّة الخاصة به لكي لا يقوى على افهام الحكومات والنخبات المثقفة نتائج التخلي عن التنظيم في الحقل الاجتماعي وما يبعث عليه من اسى .

ومن شأن اعتصام الدين بهذا الاستكناف ان يترك في نفوس المؤمنين ضرباً من الارتياح الى الحالة الراهنة وان يمحو منها كل اهتمام للتقدم الاجتماعي.

وتظهر الطائفة « بالمعنى الديني » كما صرحت في مقال سابق انها بعملها هذا تناقض المصالح العامة « بالمعنى الوطني » .

واننا لنرى مصداقاً غير مباشر على صحة قولنا في الموقف الذي اتخذته بعض الدول التي ينتمي سكانها او اكثريتهم الى دين واحد ، ففي تركيا مثلاً لم يبقَ اثر للانكماشية التقليدية من الوجهة العملية لان الدولة ادركت ضرورة قيام تنظيم اجتماعي وطيد ، فتوسلت في سبيل انجاز هذه المهمة الواسعة بانتهاج سياسة المراحل مما لم يفض بها الى استكمال جهاز سلامتها الاجتماعية الا لفئة عمال الصناعة وهي لا تزال مجدة في اتقانه وتوسيعه سنة فسنة .

ولم يحفز الدولة التركية على هذا الاهتمام الّا ادراكها لمستوجبات العدل الاجتماعي .

فكيف تأتى لها ان تصل الى هذا الادراك ؟ وتحت تأثير اية صوفية ؟ وباي انحراف في نفسيتها ؟

يخيّل اليّ ان الدين لم يكن له كبير عمل في الامر لان جميع التنظيم

الاجتماعي التركي من مستوحيات علمانية محض حدته الى الرغبة في احقاق اوضاع حياة دولة حديثة .

ولقد تحققت الدولة التركيّة التي ارادت ان تكون على شاكلة الغربيّين بايجادها دولة متوازنة توازناً صحيحاً ان التنظيم المهني والسلامة الاجتماعية هما من اركان البنيان الوطني الرئيسية فحرصت على ان لا تحرم بنيانها القوي الجديد هذا الركن الرئيسي — ويسعنا القول انها لم تكن سباقة الى عملها هذا ولكنها استندت الى خبرة غيرها فيه .

واذا لم يكن الدين الملهم المباشر لتلك الاصلاحات فهو على الاقل لم يناهضها كما فعل في غيرها من البلدان ولهذا الامر خطورته .

ولقد تبنّت مصر قبل النظام الراهن وهي ذات الاكثرية الدينيّة حلّا فريدًا في بابه . فهي على اعترافها بان ثمة موجبات عدل اجتماعيـة تضطلع بها الدولة حيال الفاعل قد انشأت الى جانب ذلك مصلحة اسعاف اجتماعيّة كبرى واعطت الدولة مظهر سيّد عظيم وخصّتها بدوره ليتخذ على عاتقـه اعالة اشد محرومي الحياة بؤساً .

والظاهر ان الحلّ الذي تبنّتـه مصر قد استمدّته مباشرة من المفهوم الاسلامي للمجتمع .

ولئن ساهم الدين في ايجاد هذا المنهج لانشاء قاعدة جديدة لتنظيم الاجتماعي فلن يمنع ذلك من ان يكون هذا التنظيم في هيكله وعمله علمانياً محضاً .

وقصارى الكلام يسعنا القول ان الدين لم يمثل في الشرق الادنى الـدور الذي كان عليه ان يمثله في سبيل ايقاظ القدر الاجتماعي .

٥

لقد طغى على المشاعر التي اتخذها الدين قليلًا شعور حذر عميق على حين ان التنظيم الاجتماعي لا يسعه ان يكون راسخاً وطيدًا ان لم يكن ثمة شيء من الثقة المتبادلة ؟

ومن نكد الدهر ان ازمة الثقة ليست مستجدّة في الشرق الادنى ولكنها متأصلة بقوة فيه .

ومهما تكن اواصر الصداقة متينة في الشرق الادنى فهي لا تستطيع الثبات

حتى بين الذين تشدهم بعضاً الى بعض وشائج القرابة والـدم فمعظم المواطنين ولاسيما التجار من بينهم يعرفون حق المعرفة ان اعمل الوعود تضمر دائماً وراءها شباكاً وحبائل ليعيدوا النظر غالباً حتى في العقود ولتصبح اشد الايمان غموساً هباء منثوراً مما يفضي بنفسية الشرق الادنى لتكون نفسيّة دفاعيّة لا نفسيّة ثقة.

وليست هذه الحالة الّا احدى ظاهرات او نتـائج — اذا فضلتم القول — النزاع الذي سبق لنا ان تكلمنا عليه والذي يثير الخلاف بين القواعد الاخلاقيّة والمصلحة .

ويبدو من الصعب على رجال المهنة الواحدة — بالنظر الى هذه الاوضاع — من ارباب اعمال وعمال واختصاصيين ان يقدموا من تلقـاءهم وبالاشتراك معاً بانشاء دستور للمهنة او باحداث منظمة اجتماعيّة اوسع على حين انـه بمقدور الدولة التدخل لضمان العقود المهنيّة لتشرف بنفسها على تنفيذها فتعيد بذلـك الثقة الى قلوب الخاصة .

بلهَ انها للقاعدة التي تحاول القيـام في معظم دُول الشرق الادنى لان الحكومة هي التي اصبحت تسنّ هذه القوانين وتسهر على تنفيذها .

وفي هذا الصدد لقد ضرب لنا العراق مثلاً مفيداً جد الفائـدة ، اذ تتولى فيه لجنة حكوميّة مؤلفة من الاختصاصيين وتعمل بالاتصال بدوائر منظمة الامم المتحدة في ادارة اقتصاديات البلاد وتأمين التنسيقات الصناعيّة الجديدة فيهـا وهي بذلك تشتغل في الحقل الاجتماعي وتمهد الطريق لقيام بنيان افضل .

وقد يتفق ان يتناول الخاصة بجذرهم الدولة نفسها فلا يرتاح المواطنون الى ما تقدم عليه من اعمال في الحقل الاجتماعي لانهم لا يثقون باخلاصهـا ويرى بعضهم في شعورها هذا بقيّة من بقاياه دها. الحكومة العثمانيّة ومخادعاتها .

وانني لا اجرأ على القول بان هذا الحذر ليس من علائم الحكمة في بعض الظروف في السـاعة الراهنة .

ومن الواضح انه من واجب الحكومة قبل ان تقوى على تحقيق اي امر كان في الحقل الاجتماعي اكتساب ثقة الخاصة .

وافضل الوسائل التي تخوّلها اكتساب هذه الثقة من جديد هي ان يكون اقتصادها سليماً لان المواطن العادي اذا ما رأى الاموال العامة تديرها ايدي

رجال لا غبار على سلوكهم ينتهي به الامر ومن دون ان يتردد ولاسيما اذا كان من العمال الى الاقتناع بالفكرة القائلة ان الدولة بمقدورها ان تتولى ادارة صندوق السلامة الاجتماعية الذي تتكدس فيه احتياطات العمال القليلة .

ومهما يكن من امر استشعار هـذا الخطر وان أخذ بالتضاؤل فانه لم يبرح في الساعة الراهنة من عوامل نفسية الشرق الادنى الاجتماعية المهمة التي لا يليق بنا اغفالها .

٥

لا نرى لنا مندوحة عن الاشارة ايضاً الى عنصر نفساني آخر وان كان لا يختص بالحقل الاجتماعي وحده وانما تأثيره قويّ عليه : الا وهو الرغبة في الاستقرار .

اجل ان الشرق الادنى يتحرك بصعوبة ولكن في مقدوره اكيداً ان يقوم بردات فعل عنيفة موقوتة ، لانه يتطور في اعماقه تطوّراً وئيداً نلمح بطئه على قدر ما ننحدر في السلم الاجتماعية .

ويضع الشرق الادنى امام انظارنا مظهر نخبات مثقفة تتطور في تقدمها على غرار الغرب الحديث اما جماهيره فما برحت تعيش وفق الطراز الذي كان يعيشون بموجبه منذ عشرة قرون .

ولا يندر ان نرى سوق صناع للعمال اليدويين قائمة على بضع مئات الامتار من مصنع حديث يخيّل الينا معها اننا قد عدنا الى عهد الف ليلة وليلة لان فلاح الاناضول الشرقي لم يتقدم اكثر من فلاح معرة النعمان او هادي الابل في البادية او فلاح القطر المصري ، اما عمل النخبة المثقفة فيعترضه جمود الجماهير الهائل — فالناس على قدر ما يقتربون من الحياة البدائية يشتد تمسكهم بقواعد عشائرهم او قراهم وغيرهما ليروا ان قضية التغيير هي قضية موت او حياة وانهم لا يجدون لهم حياة الا في مجتمعهم القديم وبه وكل تبديل في تقاليد الجدود هو باعينهم وثبة في المجهول .

ولئن اضفنا الى هذه الصعوبات عمل طبائع الناس وملابساتها وتأثير الاقليم والعادة لاتضحت لنا العقبة الكأداء التي يقيمها جمود الجماهير في طريق التقدم الاجتماعي .

وثمة الكثيرون من قادة الشرق الادنى الذين يسعون لتقدم الفلاحين والعمال

اليدويين واغا ضمن انظمتهم التقليدية : كتحسين ملكية الفلاح واساليب حراثته واتقان ادواته وتلقينه تعليماً ابتدائيًا واسعاً حتى اذا قُدّر لهم اجتياز هذه المراحل الاولية من تثقيفه استطاعوا ان يأملوا تنظيماً اجتماعيًا اشد انسجاماً مع مستلزمات دولة حديثة .

*

بصرف النظر عن هذه العقبات الكأداً العديدة التي اشرنا اليها كحائل يقف في وجه استشعار معنى « الشؤون الاجتماعيّة » في الشرق الادنى فان معظم حكوماته قد ارتست لها جهازاً تشريعيًا تتفاوت اهميّته من حيث زيادته او نقصانه وذلك بشأن تنظيم العمل .

اجل لقد ارتست هذا الجهاز بشكل يخدع معه المراقب الاجنبي بدى درجة التقدم الاجتماعي لو اكتفى بالاستناد الى نصوصه فقط .

فما هي اذًا الدوافع التي حدت بهؤلاء القادة ليأتوا بما اتوا به . وما هي جدوى اعمالهم التشريعية عمليًا ؟

انه يلوح لنا ان لا مندوحة عن التمييز بين هؤلاء القادة وزراء ونواب الخ » لان منهم الفتيان والشيوخ اذ يصعب على هؤلاء الاخيرين الذين تموزهم الثقافة الاجتماعية بمعنى اللفظة العصري ان يدركوا الضرورة الملحة والذاعية الى تجديد التنظيم الاجتماعي .

ان هؤلاء الشيوخ يقوم في اعتقادهم ان تشريع العمل الاجتماعي ليس غالباً الا ذريعة من ذرائع الدعاية وان رغبوا في حضور مؤتمرات العمل الدولية وجلسات منظمة الامم وهم يتأبطون قانوناً حديثاً للتشريع الاجتماعي .

اما القادة الشباب فهم على اطلاع اكثر من الشيوخ بواجبات الدولة في الشؤون الاجتماعية وحيال حقوق العمال واشد اخلاصاً منهم ورغبة بتحقيق امر ثابت بيد ان كليهما لا يتوصل للوهلة الاولى الى احقاق تشريع ملائم متناسق الانسجام .

وهذا العجز في القادة ناجم عن النقص في عدد الاختصاصيين القادرين على سن قوانين طبقاً لاحتياجات البلاد . اما اذا لجأوا الى الاختصاصيين الاجانب فهؤلاء لا يدركون ادراكاً حقيقيًا المعضلات المحليّة ليتزعوا الى وضع مشروعاتهم وفق النصوص الغربيّة .

وفي البلدان التي يتبنى مجلس نوابها مشروعات القوانين التي يقدمها رجال الحكومة الفنيّون قد يشوّه تدخل النواب المعارضين للاصلاحات الاجتماعيّة او الذين يجهلون جهلًا كاملًا قيمة التنظيم الاجتماعي هذه المشروعات ويجعلونها طيّ النسيان .

ولا يكفي سن القوانين فقط وانما تفتقر الى التنفيذ وفي هذا السبيل لا بد من ادارة فيها الكفاءة لوضعها موضع العمل بها . ويظهر ان هذا النقصان في الكفاآت ما برح ثلمة في الشرق الادنى لم تسُدّ بعد .

ولا غرابة اذا كان الشرق الادنى مفتقرًا بعد الى اولي الكفاآت لاننا لو فكرنا في الزمن الذي استغرقه الغرب لسنّ تشريعه الاجتماعي وفي المدة التي اقتضت له لايجاد الاكفاء في الشؤون الاجتماعيّة لادركنا ادراكاً صحيحاً ان بلدان الشرق الادنى ما برحت تعيش بالدوران حول هذا الامر وان حكومته ما زالت غير وافية بالمرام وان موظفيها قد وقفوا في ثقافتهم عند حدودها الاولية ليظلوا عاجزين عن القيام بعمل اجتماعي مجدٍ .

وهذا النقصان في الكفاآت قد حمل بعض النقاد على القول ان قوانين الشرق الاجتماعيّة مدوّنة على الورق وليست في طبائع اهله .

والواقع ان الجهاز الاداري آخذ بالتحسن في الشرق الادنى شيئاً فشيئاً وانما في البلدان التي عمدت على اقامه فكرة واحدة عملًا متتابعاً . اما في غيرها فما برح الامر على العكس فالتقدم ما انفك بطيئاً جدّ البطء . وتصرف الموظفين ما فتئ باعثاً على التقوض حتى حق لنا التساؤل عما اذا كنوا سيصلون في عملهم الى نتيجة جدّية في هذا الباب .

اجل ان الامر لذو اهميّة رئيسية لان الموظفين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية انجاح الاصلاحات هم المكلفون ان يقوموا بتذليل مناهضة الجمود وما فيه من قوى، هذا الجمود الذي يتفق عادة ان تلاقيه الاصلاحات لدى الشعب .

نعم على هؤلاء الموظفين ان يحملوا ارباب العمل والعمال على قبول التضحيات القليلة التي تفرضها المساهمة في مختلف صناديق السلامة الاجتماعيّة وان يحولوا دونهم من التهرب من اداء واجباتهم وان يعودوهم النظام الذي لا بدّ منه لحسن سير المجموع .

ولا شك في ان هؤلاء الموظفين تعترضهم عراقيل جمة تمنعهم عن أداء واجباتهم لانه ليس من النادر ان يرى من بينهم مفتشون قد طردوا من وظائفهم بجفوة او انهم اصبحوا حيال موقف باتوا معه مغلولي الايدي وعجزوا عن انجاز عملهم . ولا غرو ان يلاقي هؤلاء المأمورين مثل هذه العقبات اذ عليهم ان يناهضوا تلك العقد النفسانية التي سبق لنا واشرنا اليها بالتفصيل .

وثمة تفاوت بيّن جدًا بين النظرية التي ينصّ عليها القانون وبين العمل الذي هو تطبيق لها .

وقصارى القول ان القانون لا بدّ له بالحقيقة من ان ينقضي عليه سنون عديدة ليصبح موضع العمل بتوجيه ، ومع ذلك فاننا لا نقوى الا على ان نغتبط اذا لم تبقَ مهملة بعض نصوص من نصوصه .

○

لقد خطر لنا ان الضرورة توجب علينا الاشارة الى العقبات التي تعترض تفتق حياة اجتماعية سليمة في الشرق الادنى ونرى الآن ان نوضح السبب الذي لا يزال من اجله ملايين العمال من الفلاحين في بيوت من اللبن باثاث قليل وادوات حرائية بدائيّة فتفشت بينهم الامراض وما برح دخل عملهم زهيدًا جدًا لا يكفيهم الخ ... على رغم ما تبذله بعض الحكومات من مجهودات.

ولماذا ثمة ملايين من الصناع اليدويين لا يقوون على تأمين اعالة ذويهم الا بكل جهد جهيد ، ولماذا هناك الوف من عمال المصانع لا ينعمون بمستوى حياة لائق الخ ...

لقد اوضحنا ان مردّ كل هذه الامور لا يعود الى العوامل الاقتصادية في الشرق الادنى فقط بل ثمة اسباب نفسيّة واخلاقيّة .

ومن حسن الحظ اننا نرى في قعر اللوحة التي رسمناها والتي ما فتئت سوداء بارقة امل — نعم ان سير التقدم بطيء. ولكننا لا نقوى على انكاره — فعلينا اذًا ان نبيّن ظواهر هذه البارقة .

تقوم الظاهرة الاولى التي تجدر الاشارة اليها على بعض تقهقر الاقطاعيّة .

اجل ان تقهقر الاقطاعية في تركيّة لامر مشهود. اما في مصر وسوريه فاخذ يزداد بروزه الى حيّز الوجود وفي غضون السنوات الاخيرة يبدو لي ان تقلّص

الاقطاعية بعد ان كانت القاعدة السائدة في مجتمع الشرق الادنى القديم لامر له خطورته. اما رغبة الحكومات في تهديمها فبالاستطاعة تعليلها باعتبارات سياسيَّة.

وعلى كل فان الحرية لراجدة حقوقها والتفاوت الاجتماعي لصائرٌ الى كسر حدَّته وان الحكومات سترى يدها طليقة في احقاق اصلاحات اجتماعية عامة مما كان من المستحيل الاتيان به حيال قيام اقطاعيَّة شبه مستقلة. اما الطريقة التي توسلت بها هذه الحكومات فكانت — كما سبق لنا الاشارة — في توزيع بعض اراض اقطاعيَّة او حكوميَّة على الفلاحين وهي غالباً من الاراضي البور ... مما افضى «بالمرابع» الى ان يكون ملاكاً صغيراً.

والظاهرة الثانية التي لا تقل اهميَّة عن الاولى قائمة على اخفاق حدَّة النظام الاقتصادي الحرّ اخفاقاً تدرجياً ولاسيما في حقل الصناعة، لان الدولة باشرافها الصحيح عليها قد كبحت جرية كبار الصناعيّين بتصرفهم بحسب ما توحي اليهم اهوازهم في اعمالهم التي ارجعتها الى حدود العدل.

ولقد رأينا في القرن الاخير المساوئ التي كاد يفضي اليها النظام الاقتصادي الحر الذي لم يكن يقيّده قيد او شرط في الغرب. فاذا كانت اوضاع العمال الاجتماعيَّة ستؤول بهم الى حالة اسوأ من حالتهم في الماضي من جراء تعميم الصناعة في الشرق الادنى فلا فائدة من تعميمها فيه وذلك بصرف النظر عما قد تخلفه من ازمات سياسيَّة ربما تطيح بجميع اعمال التنظيم الاجتماعي الاسبق.

واجدى عمل في باب التنظيم الاجتماعي في الشرق الادنى كان عمل الدولة التركية، بيد ان القادة القائمين في سورية ومصر على ما يبدو لنا انهم سائرون في الطريق نفسها..

ويلوح لنا ايضاً ان تضاؤل تدخل الدين في حياة الدولة هو من العوامل المؤاتية لتفتق ادراك معنى الشؤون الاجتماعيَّة تفتقاً اوسع ولتنظيمها تنظيماً وطنياً حقيقياً.

ومجرد استلهام دول الشرق الادنى شرائع العمل الجديدة استلهاماً علمانياً محضاً يحملنا على ان نستشف تملصها شيئاً فشيئاً من مفهوم المساعدات الاجتماعيَّة الطائفيَّة لتبني مفهوم السلامة الاجتماعيَّة بمعناه الغربي، وبعملها هذا نفسه ستضرب صفحاً عن الانكماشيَّة الدينيَّة.

ربما يبدو ان سورية ومصر تؤذان اقتفاء خطى تركية في هذا الصدد .

والى جانب هذه الدلائل المنبئة بتطور اكيد ثمة اعمال صريحة كل الصراحة في هذا الشأن . ولقد عولت على ان لا اتعدى الى الكلام على مختلف ضروب التشريع ولا على ما فيها من نقصان بعد ان حللتُ خطوطها الرئيسية في العام الماضي ولكنني اتناولها لابيّن ان ما تمّ تحقيقه لا ينطبق كل الانطباق على النصوص التشريعية وان دلّ على الرغبة في التقدم .

والامر الذي لا ريب فيه هو ان احداث دوائر ادارية للعمل في مختلف بلدان الشرق الادنى ليس الا خطوة الى الامام لا سبيل لاغماض العين عنها .

ولئن تمنينا امرًا فاننا لنتمنى ان تكون ثقافة موظفي هذه الدوائر الاختصاصية اوفى اتقاناً لان معظم ذوي الاختصاص في الشرق الادنى قد تلقوا ثقافتهم خارج البلاد على حين ان دوائر وزارات الاعمال هي بافتقار الى ان تزوّد باختصاص كاف وذلك اذا لم يكن موظفوها قد تلقوا ثقافة نظرية وافية في بلدان شتى تنطبق على القرارات الموضعية .

ومن المفيد جدّ الفائدة انشاء المدارس واحداث شهادات لهذه الغاية . اما في حقل احقاق الاعمال فيحتل التنظيم التعاوني مقاماً ذا فائدة خاصة لان عالم العمل في الشرق الادنى ما زال بعيدًا البعد كله عن ايجاد التماسك بينه وذلك التماسك الذي كان له إبان عهد التعاونيات ، ولان عقود العمل الواسعة في احدى المهن التي يتصورها ان تجعل حياة العمل طبيعيّة « قياسيّة » لم تدخل بعد في اية بلاد كانت من بلدانه .

ولئن شهدنا منظمات ارتباط لجميع المهن تقوم ذات اليمين وذات اليسار كغرف التجارة والصناعة والصناعة اليدوية والزراعة فان عملها لواسع جد الاتساع ويكتنفه الغموض ولم تخول السلطة الكافية لجمع شمل المهن جمعاً وطيدًا . اما نقابات ارباب العمل والعمال في الشرق الادنى فانها باذلة مجهوداتها في سبيل تكتلها تكتلًا اوفى لكنها ما برحت في افتقار الى الاختصاصيّين أُولى الكفاءات القادرين على الاحتفاظ بتكتلاتهم ضمن الصف المهني .

واذا ما رأينا عملها قد تضاءل تضاؤلًا كبيرًا حتى في الحقل المهني نفسه فلكون السياسة قد تسربت بسرعة الى حياتها فحدت بحكومات الشرق الادنى الى مراقبتها مراقبة دقيقة وعن كثب .

واذا ما رأينا المؤسسة التعاونيَّة تعود الى حيّز الوجود فنحن لا نقوى على القول انها قد اصبحت من لحم العادات ودمها على انها عرفت ضرباً من التقدم في تركيَّة لان الدولة موَّلت المؤسسات التعاونيَّة بواسطة مصارفها وجعلتها تحت رعايتها على حين انها ما برحت لا وجود لها عمليًّا في بقيَّة مناطق الشرق الادنى.

وزانا لا نستطيع اغفال الاشارة الى المجهود الحديث الذي تبذله الحكومة الايرانيَّة في هذا السبيل في محاولتها الآن تنظيم مؤسساتها التعاونيَّة واكثارها في مناطقها الاشد انتاجاً.

وتلاقي الحكومة الايرانيَّة صعوبات جمة في محاولاتها هذه لان فلاحها لم يتأهب بعد لقبول منهج المشاركة من جهة ومن الثانية لان رجال الاختصاص أولي الكفاءآت المتحمسين الذين عليهم ان يقوموا على هذه المنظمات ما برحوا قليلين، اما الاعمال الفردية في هذا الباب فلن تؤول الى فائدة مجهودات الدول المختلفة الّا فائدة قليلة.

واذا كان ثمة مجهود للتنظيم الاجتماعي فمن الواجب ان يظهر الى الوجود في قضيَّة امر ايجاد مساكن للطبقات الفقيرة.

أجل لقد بدأت بعض هذه الاعمال تبرز الى حيّز الوجود في مختلف نقاط الشرق الادنى وانما على مقياس ضيّق. ففي ضواحي انقره وعلى مقربة من استامبول وفرت المنازل الرخيصة الاجور وغدا لمصانع الدولة في الاناضول مدنها العمالية الصغيرة.

ولئن كان في مقدورنا ان نرى مثل هذه البادرات في بعض بلدان الشرق الادنى فلن نقوى على القول ان القوم اصبحوا يفقهون معنى الواجب الذي يضطلع به المجتمع في هذا الصدد.

ويخيّل الينا ان سبب وجود هذه الثلمة في التقدم مردّه الى ان شعوب الشرق الادنى لم تدرك بعد الواجب الاجتماعي نحو العيلة العاملة بوصفها عاملة ولم تسلم به بعد. ولا نكير ان ثمة بعض ضروب الضمان التي تأخذ بعين الاعتبار النفقات العيلية ولكن صناديق التعويض على العمال لم تنظم بعد من كل صقع من اصقاع الشرق الادنى.

وجدير بلفت النظر امتناع الشرق الادنى عامة عن ان يرى امامه مشكلة العيلة العاملة الاساسية ليحلّها ضمن نطاق العدل الاجتماعي. . .

والظاهر ان اسباب هذه الاوضاع قائمة قبل اي امر آخر على جهل العوامل التي هي من اساس واجب المجتمع حيال اب العيلة العاملة لان الاجرة لا مقياس لها آخر غير المقياس الاقتصادي المحض والتعويض على تأجير العامل لخدماته خال من كل روح انسانية على حين ان العامل لا وسيلة لديه غير عمله ليخوّله تأمين القيام بواجب ذويه .

وزد على ذلك ان الاجرة العيلية في الصناعة هي على طرفي نقيض مع عادات الشرق الادنى المتوارثة جيلًا فجيلًا منذ القدم .

اجل ان الواقع يدلّ على تأخر الاستشعار بهذه الوجبات الاجتماعية مع ان نتائج هذه الثلمة لذات خطورة .اذ ان كثيرًا من عيال العمال التي عضها الجوع بنابه ترى نفسها مرغمة على استجداء المعونة من مؤسسات الاسعاف .

وفضلًا عن هذا فان ابناء هذه العيال يضطرون وهم صغار السن الى الانخراط في العمل ليعلموا مدرستهم ويظلوا اميين. اما الامّ فلا ترى سبيلًا لتأمين حياتها الا في اهمال شؤون منزلها . وفي هذا الباب لا مندوحة لنا من الاشارة اخيرًا الى قضية مرض العيال وامر العناية بمعالجتهم لان هذه القضيّة ما برحت بدون حلّ لها في الشرق الادنى بعد ان ظلّ الضمان ضد المرض نادرًا كل الندرة وان كان ثمة عددٌ كبير من المؤسسات الطبيّة المجانيّة .

اجل ان الضمان ضد المرض ما فتئ نادرًا كل الندرة على زُعم وفرة مؤسسات الاسعاف الطبيّة المجانيّة وفرة تبلغ حدّ الافراط .

ولسنا نقول امرًا إذًا اذا ما صرحنا بان الشعور الاجتماعي ما برح ناقصًا كل النقصان في هذا الصدد بعد ان تُرك امر الاهتمام بمرض العيال على عاتق المؤسسات الخاصة على حين ان الواجب كان يقضي بان يضطلع المجتمع برمته بهذا العبء.

وصفوة الكلام ان مثبات هذا النقصان لا يتحمل اعباءها الا العامل بسبب قلة المصالح الطبيّة ونقصان تجهيزها لسدّ حاجات الجميع . فلو كان هناك صناديق ضمان قوية التجهيز لوسعها اكثار المراكز الطبيّة في الاقاليم .

وهل من شك في ان هذا النقصان يفضي الى كثرة الوفيات بين الاطفال على رغم التضحيات التي يبذلها الاطباء المحسنون لتظل اوضاع الطبقات الفقيرة الصحية من البواعث على الاسى .

وختاماً لا يسعنا ان نهمل الاشارة الى الدور الذي قامت به بعض منظمات الامم المتحدة وبخاصة مكتب العمل الدولي (B. I. T.) في ايقاظ الشعور الاجتماعي في الشرق الادنى لان المحققين الذين اوفدهم المكتب المشار اليه قد تمكنوا بدراساتهم عن كثب تحديد القضايا التي تستوجب حلًا لها فاقترحوا حلولًا كافية بعددها ولكنهم لم ينبّوها .

ولقد افضى اشتراك كبار موظفي الشرق الادنى في اجتماعات الخبراء الدوليين الى ان يدركوا اهميّة الاصلاحات الاجتماعيّة التي ينبغي لهم تحقيقها في بلدانهم وان يفقهوا الفائدة التي لا غنى لهم من ان يكتسبوها من خبرة الغرب في هذا المضمار .

واننا لنتمنى ان تزداد اواصر التعاون بين قادة الشرق الادنى وبين الاختصاصيّين الدوليين اذ بذلك شحذ لعزائمهم يدفعهم للسير قدما وبسرعة في طريق التقدم .

واذا ما شئنا الايجاز فاننا نقول ان استثمار الشؤون الاجتماعية في الشرق الادنى ما برح ناقصاً جدّ النقصان وانه اذا كان قد سار بخطى واسعة في بعض بلدانه فانه ما فتئ مفقودًا في غيرها .

بله ان الجماهير لم تدرك بعد كل الادراك اهمية التقدم الذي عليها ان تتقدمه وان ثمة بعض الفئات المثقفة التي ما برحت تخشاه خوفاً منها على فقدان مراكزها التي حصلت عليها كما ان هناك ايضاً فئات مثقفة اخرى لم تقتنع بعد اقتناعاً كافياً بضرورة هذا التقدم لتقف حجر عثرة في سبيل التيارات المناهضة له ولتذلل قوة الجمود التي يصادفه . ومهما يكن من امر فان هذا الامر لآخذ بالاتساع بقوة بقيامه حيال الشعور العام في الشرق الادنى .

ومما يبعث على الامل في تقلص المفاهيم الانانية والانكماشية رويدًا رويدًا للمجتمع ليحلّ محلها شعور صحيح بواجبات كل فرد الاجتماعيّة شعور يزداد وضوحاً واخلاصاً شيئاً فشيئاً هو ما تحقق من اعمال تقدمية وما يستمر من جهود مبذولة آخذ بعضها برقاب بعض . ولئن رأينا النفس يغمها اكثر من تمنّ فلكوننا قد شهدنا الشروع بالعمل فحقّ لنا ان نشيد عليه تفاؤلنا اذا ما اشرأبت اعناقنا لتتطلع الى المستقبل .